الحوكمة

1 / ظهور وتطور مفهوم الحكم الراشد :

طرح مصطلح الحكم الراشد تحت العديد من المصطلحات و المسميات اهمها :

الحوكمة ، الحاكمية ، الحكم الجيد او الصالح ، الإدارة الرشيدة ، إدارة الدولة والمجتمع ..[1]

سوف نقتصر في هذا العرض على استعمال مصطلحين هما : الحكم الراشد والحوكمة نظرا لشيوع استعمالهما من طرف الباحثين والدارسين .

عندما نتمعن في الجذور التاريخية لهذا المصطلح فاننا نستطيع القول انه ظهر في القرن الثالث عشر، حيث تم استعماله في فرنسا تحديدا وذاك للتعبير عن الأقاليم التي لها أوضاع إدارية خاصة ، ثم استخدم في القرن الثامن عشر من قبل فلاسفة التنوير للتعبير عن مصالح وقيم الشعوب .

من خلال هذا التطور اتسعت مجالات استخدامه ليعود للظهور عام 1907 في دراسة أعدها الباحث "رونالد كاوز Ronald COASE"بعنوان طبيعة المؤسسة والتي جاء من خلالها بمقاربة جديدة حول الأسس الجديدة للمؤسسة العصرية.

في مجال العلاقات الدولية ظهر هذا المفهوم كمصطلح قانوني في شهر ماي سنة 1978 من خلال تقرير حول "ممارسة الحكم من أجل الديمقراطية ، حيث اعتبر أن الحوكمة الديمقراطية هي الوسيلة الفعالة التي تسهل انتقال السلطة وتضمن نمط جيد من التسيير الاجتماعي تلبية لاحتياجات المواطنين .[2]

في بداية التسعينيات، اتجه هذا المفهوم الى الاصطلاح الاقتصادي حيث بذل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة الأمم المتحدة جهودا للتعريف به والترويج له،

بعدما لاحظ خبراء هذه المنظمات ، خصوصا خبراء البنك الدولي وجود صعوبات في تطبيق برامج التعديل الهيكلي لعدد من الدول النامية في سنوات الثمانينيات والتي لم تقدم النتائج المرجوة من خلال سياساتها الاقتصادية غير المجدية، فكان مفهوم Governance كوسيلة لإضفاء الشرعية على تدخلات البنك الدولي.[3]

ومما يلاحظ هو انه صاحب تطور مفهوم الحكم الراشد بروز مشكلة ضبط المفهوم والتعريفات نظرا لتعدد المداخل ، لان مفهوم الحكم عموما يعبر عن منظومة شاملة تشمل الأجهزة الرسمية للدولة ومختلف أنواع الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. اما مصطلح الحكم الراشد فيستعمل في اصلاح وتقويم هذه الممارسات فهو يتضمن حلولا لمشكلات واقعية .

2 / الحاجة الى الحوكمة :

حسب كل من "هامل" " "Hamel و"جوف" " "Joveفان سنوات السبعينات عرفت تطورا لأزمة الديمقراطية إلى حد كبير، بسبب عجز جهاز الدولة عن الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية المتزايدة، في شتى المجالات ما خلق أزمة النفقات العامة بسبب الاختلال الحاصل بين الإنفاق العام و الإنتاجية الاقتصادية .

وتزايدت أهمية الحاجة للحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي [4]، وذلك بالبحث عن مصادر للتمويل ، فتم تحرير الأسواق المالية ، وانفصال الملكية عن الإدارة وتزايد انتقال رؤوس الأموال بشكل غير مسبوق وقد صاحب ذلك ضعف واضح في آليات الرقابة ، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية خانقة أدت الى تسريح الاف العمال ، وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة لإحداث نقلة نوعية على مستوى الأداء الإداري والمجتمعي، لتحقيق

نتائج ملموسة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، ولتحسين مستوى معيشة الأفراد بزيادة مستوى دخل الفرد، وتعزيز البيئة الديمقراطية في المجتمع [5]

فظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة ، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 .[6]

3 تعريف الحكم الراشد (الحوكمة) :

أ / تعريفات الباحثين والمفكرين : تختلف من باحث لآخر حسب التخصص ومنها :

تعريف شارل فيليب دفيد" : الحكم الراشد هو آلية لحل مشاكل المجتمع باستخدام المعايير والمبادئ والقوانين .[7]

تعريف ماركو ارنجيون و"تايبلوتThiebault" " " et" Marco Rangeone : الحكم الراشد هو أشكال جديدة وفعالة داخل القطاعات الحكومية من خلالها يأخذ الافراد، أو المنظمات العمومية أو الجماعات وضعا للمساهمة (المشاركة) في تشكيل السياسات الخاصة بالسلطة .

تعريف فرانسوا كسافي مريانFrançois Xavier Marrien" " : الحكم الراشد هو التسيير الفعال للموارد ، بحيث يتشارك الافراد على اختلاف طبيعتهم مع المؤسسات العمومية، في تقاسم المسؤوليات . [8]

تطرق ماكس فيبر الى مصطلح العقلانية وربطه بالرشد الذي يعني عنده الأفكار أو الأفعال أو أنماط التنظيم التي تلتزم قواعد المنطق وتعمل على تحقيق أقصى عائد من المنفعة وبأقل استهلاك للموارد.

ب / تعريفات المؤسسات والمنظمات الدولية :

تعريف البنك الدولي :" يعتبر البنك العالمي أول وأكبر المؤسسات التي تبنت مصطلح الحكم الراشد، واعتبرته شرطا أساسيا لتنمية الدول وتمويلها . وتعرفه على انه نوع من التسيير الاقتصادي الفعال الذي يتقبل الانتقادات الموجهة للدولة و المؤسسات ..[9]

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : هو ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته ، بمجموعة من الآليات والمؤسسات التي من خلالها يمكن للأفراد والجماعات التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم [10]. وفي هذا الشأن تم وضع تعريف اخر من طرف نفس الهيئة (هو الحكم القائم على المشاركة المجتمعية والشفافية في الإدارة والتسيير وحق المساءلة ودعم القانون ..) [11]

تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية : هو " استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع من خلال إدارة الموارد بعقلانية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[12]

4 أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد :

أ / العوامل السياسية

- غياب دولة المواطنة : غياب الحقوق السياسية للمواطن وبالتالي قيام دولة على أساس عصبي او طائفي او جهوي او ديني مما يسمح ببروز ازمة شرعية الحكم
- تفشي البيروقراطية .
- كثرة الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي .
- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الانسان .
- تنامي دور المنظمات غير الحكومية في النضال السياسي ومطالبتها بإرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار.[13]

ب / العوامل الاقتصادية

- سيادة نمط الدولة الريعية في اغلب دول العالم الثالث التي تعتمد على استنزاف الموارد الأولية وعدم الاهتمام بالإنتاج الحقيقي .
- ارتفاع معدلات التضخم والمديونية الخارجية مما يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية
- العولمة الاقتصادية وما ينجر عنها كتحرير العملات المحلية مقابل الأجنبية
- فشل برامج التنمية المحلية بسبب ضعف الإدارة وانتشار الفساد المالي .

ج / العوامل الاجتماعية

- تنامي مشاكل القطاعات الاستراتيجية كالتعليم والصحة والعدالة..
- ضعف مستوى التنمية البشرية
- زيادة الوعي الاجتماعي المطالب بالتغيير[14]

5 العناصر الفاعلة في الحكم الراشد : يقوم الحكم الراشد على :

- الدولة .
- القطاع الخاص .
- المجتمع المدني .[15]

6 أهم مبادئ الحكم الراشد على مستوى الدولة و المؤسسات :

- الديمقراطية
- اللامركزية
- الشفافية
- حق المساءلة
- سيادة القانون
- مكافحة الفساد
- تطبيق العدالة
- الكفاءة
- مبدا المشاركة
- الرؤية الاستراتيجية الواضحة والسليمة [16]